

OPEN ACCESS

Submitted: 17 November 2020
Accepted: 8 March 2021

الجزولي والشلوبين وبعض أوجه التكامل العلمي نماذج من التعليل النحوي التعليمي

مولاي علي سليمان

أستاذ مؤهل، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب

myali.slimani@gmail.com

ملخص

ابتغينا من هذا البحث أن نبين التكامل العلمي بين الأندلس والمغرب في علوم اللغة العربية فضلاً عن الأدب، من خلال عالين متخصصين في النحو؛ الأول: هو أبو موسى عيسى الجزولي المراكشي، المتوفى سنة 607هـ، والثاني: هو أبو علي الشلوبين الإشبيلي، المتوفى سنة 654هـ. والعلاقة بين العالين علاقة أستاذ بتلميذه، فأبو موسى الجزولي وضع كتابه المشهور بالمقدمة الجزولية. والثاني شرحها في كتابه «شرح المقدمة الجزولية الكبير»، فاستخرج منها تعليقات للمسائل النحوية، اكتفيت بمناقشة أربع مسائل منها على جهة الاختصار، مراعاة لمقتضى الحال، وهي؛ تعليل أهمية الاسم على الفعل والحرف. وتعليل تذكير الفعل. وتعليل الرفع بالضممة في الأسماء، ثم في الأفعال. وتعليل إضمار العلامة، أو إظهارها في الفعل.

الكلمات المفتاحية: الجزولي، الشلوبين، التعليل النحوي، الاسم، الفعل، الرفع، العلامة

للاقتباس: سليمان، مولاي علي. «الجزولي والشلوبين وبعض أوجه التكامل العلمي نماذج من التعليل النحوي التعليمي»، مجلة أنساق، المجلد الخامس، العدد الأول، 2021

<https://doi.org/10.29117/Ansaq.2021.0129>

© 2021، سليمان، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

OPEN ACCESS

Submitted: 17 November 2020
Accepted: 8 March 2021

Al Jazūlī and Al-Shalūbīn - Examples of Educational Grammatical Explanation

Moulay Ali Slimani

Associate professor, Arabic Department, College of Arts and Human Sciences, University of Moulay Soulaymane Beni Mellal, Morocco
myali.slimani@gmail.com

Abstract

This research aims to show the scientific complementarity between Andalusia and Morocco in Arabic language as well as literature. It examined two renowned grammarians: the first one is Abu Musa Issa Al-Jazūlī Al-Murakūchi, who died in 607 Hijri, and the second is Abu Ali al-Shlubīn al-Ishbili, who died in 654 Hijri. The relationship between the two figures was that of a teacher and a student. Abu Musa Al-Jazūlī wrote his well-known book, “The Introduction of Al-Jazūlī”, while al-Ishbili explained it in his book, The “Explanation of Al-Jazūlī’s Introduction” from which he extracted some justifications for certain grammatical issues. I attempt to discuss four issues in this research, namely: Justifying the importance of the noun over the verb and the particle. Justifying the masculinization of the verb. Justifying nominative case in verbs and nouns. Justifying the hiding or showing of the sign in the verb.

Keywords: Al Jazūlī; Al-Shalūbīn; Grammatical justification; The noun; The verb; Nominative case; The sign

Cite this article as: Slimani H., “Al Jazūlī and Al-Shalūbīn - Examples of Educational Grammatical Explanation”, *Ansaq Journal*, Vol. 5, Issue 1, 2021

<https://doi.org/10.29117/Ansaq.2021.0129>

© 2021, Slimani H., licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

المقدمة

نروم من هذا البحث بيان ما كان عليه الغرب الإسلامي من مُكنة في علوم اللغة، خاصة علم النحو، مع بيان شيء من قدرة علمائه على التعليل، فضلاً عن تأكيد حقيقة مفادها أنه إلى جانب المدارس النحوية المشرقية، كانت هناك مدرسة نحوية أندلسية مغربية، أسهم في تقوية أركانها ما كان من التكامل بين المغرب والأندلس، من خلال الرحلات العلمية بين العُدوتين، وحسبنا أن نمثل هنا بعبور الشلوبيين إلى مراكش للظهور على علمائها بما كان معه من العلم، ليحمل نفسه على الرجوع إلى الأندلس لطلب مزيد من العلم، وقد تأسست قناعته تلك مما سمعه وراه من أحد علمائها، هو أبو موسى الجزولي المتوفى، رحمه الله، بأزمور سنة 607هـ.

وقد سعينا، في الآن نفسه، إلى تأكيد حقيقة علمية مفادها أن العلاقة بين العلماء علاقة إمداد واستمداد؛ فالجزولي قد أمد الشلوبيين بالعلم، والعزم على الاستزادة منه، وأمه بقانون النحو. وأبو علي الشلوبيين استمد ذلك كله من الجزولي وأمدنا، بعد أن استحکم علمه واكتملت آتته، بشرح مستوفٍ لقانون الجزولي في ثلاثة أجزاء.

لذلك كان وكُنْنا بيان شيء من قدرة أبي علي الشلوبيين على التعليل النحوي المستمد من قانون الجزولي، وبيان بعض أوجه التكامل العلمي بين العالمين، وذلك من طريق عرض بعض النماذج من التعليل النحوي التعليمي، نماذج معدودة ومحدودة، اقتضاها مقام الدراسة وغايتها. فلم يتسعا لأكثر من ذلك، ولم يسمحا بالتبحر والإحاطة، وإن كان في النفس والعزم شيء منها. ولعل في طبيعة الإشكال، الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه ما يقوم مقام العذر والحجة في حصر الموضوع والاقتصار على جانب واحد من جوانبه الكثيرة والمترامية. وعلى هذا الأساس أقمنا إشكال هذه الدراسة ورفعنا قواعدها على السؤال الآتي: هل يمكن أن تعكس علاقة الإمداد والاستمداد بين الجزولي والشلوبيين وجود مدرسة نحوية مغربية أصيلة ومتفردة؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار كفاءة التعليل النحوي التعليمي لدى الشلوبيين وجهًا من أوجه التكامل العلمي بين المغرب والأندلس؟

وقد عقدنا لهذه الدراسة مبحثين ومقدمة وخاتمة؛ خصصنا المبحث الأول للحديث عن رأي الشلوبيين في مكانة الجزولي العلمية، ومحضنا المبحث الثاني لشيء من التعليل النحوي عند أبي علي الشلوبيين في شرحه الكبير للمقدمة الجزولية، رتبناه في أربعة مطالب: تناولنا في المطلب الأول تعليل أهمية الاسم على الفعل والحرف، ثم عرضنا في المطلب الثاني جوانب من تعليل تذكير الفعل، في حين تدارسنا في المطلب الثالث تعليل الرفع بالضممة في الأسماء ثم في الأفعال، وبيننا في المطلب الرابع تعليل إضمار العلامة أو إظهارها في الفعل.

1. رأي الشلوبيين في الجزولي

للجزولي مكانة فريدة بين علماء الغرب الإسلامي عامة، وعلماء المغرب خاصة، استقر بمراكش، عاصمة الدولة الموحدية التي امتد حكمها إلى الأندلس وتونس وطرابلس. ولم تعرف مراكش فقط بكونها عاصمة الموحدين السياسية وقتذاك، بل اشتهرت أيضا بعلمائها، فلا يذكر فن من الفنون ولا

علم من العلوم إلا وفي مراكش علم من الأعلام، وحسبنا أن نمثل بالجزولي (607هـ) في النحو، وبالقاضي عياض (544هـ) في النقد وعلم الحديث والفقهاء والتاريخ، وبابن عبد الملك المراكشي (634هـ) في الأدب والتاريخ، وبالشريف الإدريسي (559هـ) في الجغرافيا، وغيرهم كثير؛ ولا أحد يشك في أن ازدهار العلوم في ذلك العصر كان نتيجة مباشرة لفضل الخليفة يعقوب المنصور على العلماء، فقد قرّبهم وأكرمهم، وأحلهم المقام الأسمى، وأنالهم الفضل الأسنى؛ وكذلك كان صنيعه مع الجزولي رحمهما الله جميعاً.

ولقد أشاد بعلم الجزولي وسَمّته غير واحد من المؤرخين، فعددوا أفضاله وخلدوا مناقبه، فهو رحمه الله «أحد علماء العربية الذين يشار إليهم بالبنان، وقد علا قدره، وذاع صيته في المغرب العربي بين الذين خدموا لغة الضاد، ووصلوا ما انبت من جهود الأسلاف في هذا الصدد» (الجزولي 15).

ولقد كان الجزولي مشتهراً بخلال العلماء وصفاتهم من حيث الضبط والإلمام والإحاطة، فضلاً عما عرف به من الصلاح والاستقامة، والعزوف عن زخرف الحياة، إذ «لم يتلبّس من الدنيا إلا بما يتظاهر به بين أبنائها تقية منه على نفسه، فأما في باطن أمره وخفي حاله فإنه كان على أرفع درجات الزهد والتقلل من الدنيا نفعه الله» (المراكشي 5/124) وأما إجابته دعوة المنصور، فداخلة في حفظ النفس وخوفاً من البطش، إذ كان دأب عبد المؤمن وبنيه التنقيب عن هذه حاله مخافة خروجه عنه (المراكشي 5/121). يحدثنا ابن عبد الملك المراكشي عن علمه وصلاحه قائلاً: «وكان الجزولي كبير النجابة غير مدافع، جيد التلاوة، حسن الإلقاء حافظاً للغة، ضابطاً لما يُقيد، وافر الحظ من الفقه، بارعاً في أصوله، متعلقاً بطرف صالح من رواية الحديث مع الورع والزهد والتقشف والصلاح، والانقباض عن مخالطة الناس ومداخلة أبناء الدنيا، وهو أول من أدخل «صحاح الجوهري» إلى المغرب (المراكشي 5/118).

لقد انقطع الجزولي للعلم وتعلق به، وأخلص وقته لحسن التدين، وكان من نتائج عكوفه على طلب العلم كتابٌ مختزَلٌ في النحو سماه باسمه «المقدمة الجزولية» وهو كتاب ينم عن إحاطة وموسوعية، وقدرة على عرض الفوائد الكثيرة في العبارات القليلة، من غير إخلال ولا تقصير، مع ندرة في التمثيل.

لقد كان كتابه الموسوم بالمقدمة الجزولية بمثابة قانون في علم النحو، ومرجعاً يلوذ إليه كل مهتم بهذا العلم الجليل، ويبغي التماس لطائف العربية، وقد قيل في حقه كلام يشهد بسعة باعه، قال عنه ابن مالك: «إن كتاب القانون في النحو للشيخ الإمام الفاضل أبي موسى، وإن كان صغير الحجم لكنه كثير العلم مستعص على الفهم، مشتمل على لباب الأدب، منطوق على سر كلام العرب، متضمن للنكات العربية التي خلا منها أكثر شروح النحو» (الجزولي 6).

ونظراً لما اتسم به الكتاب من الإيجاز في العرض - الدال على أن الكتاب وضع للنخبة من أهل الاختصاص، وعلماء النحو تحديداً، كان لا بد من فتح مغلقه، وشرح غامضه، وبسط ملخصه، والتمثيل بالشواهد لندرتها فيه، مما يجعله سائغاً للمتعلمين - انبرى أبو علي الشلوبين لشرح هذه المقدمة، فشرحها في أول الأمر شرحاً صغيراً لم يف بحاجة العطاش لهذا العلم، فألحوا عليه في الطلب ليشبع المقدمة شرحاً؛ تَوْقاً لبلوغ شرح موسع موف، فاستجاب لحاجتهم أبو علي فكان الشرح الكبير الذي سنشتغل به لبيان قوة أبي علي الشلوبين في التعليل النحوي للقضايا التي أوردها الجزولي في مقدمته هذه.

وهناك من الشواهد والروايات الكثيرة ما يؤكد رسوخ علم الجزولي وتضلعه، وقد ضربنا عنها صفحا، دفعا للإسهاب، وتوجيه الجهد للمهم والمطلوب، ومنها ما يشهد كذلك على رسوخ المغاربة في علم النحو؛ ولعل أهم الروايات ما نسب إلى ابن عبد الملك لمراكشي في الذيل والتكملة، حيث أكد على أن الوافد من المدرسة النحوية الأندلسية، أبا علي الشلوبين، جاء بقصد الظهور بعلمه على أهل مراكش، ليعود أدراجه مقتنعا بعلو كعب طلاب الجزولي في النحو (المراكشي 5/ 121)؛ أما الجزولي فبعد أن يدرك قانونه في النحو من لدن هذا الإشبيلي، إلا بعد إفناء الأعمار. وحقا قد كان له ما طلب بعد رجوعه إلى الأندلس وعكوفه على طلب علم النحو من أربابه، ليلقب بعد المكابدة والمجاهدة وطول المدارس، بالأستاذ أبي علي الشلوبين لفطنته وتبحره في علم النحو، وقد قدم لنا شرحا كبيرا للمقدمة الجزولية، موفيا لجوامع المطلوب، وأخذنا بمجامع القلوب، منه سنمثل ببعض ما استخرجه من تعليقات نحوية من مقدمة العالم النحوي المراكشي الجزولي، وذلك ديدن العلماء، فقد استمد من القانون وأمد بالشرح الكبير- استفاد من الجزولي وأفاد الطلاب والباحثين في المشارق والمغارب.

لذلك سنعمد في هذا البحث إلى إحكام النظر في علم الرجلين على جهة المزاجية: الجزولي باعتباره واضع المقدمة، وأبو علي باعتباره شارحها، وقد اعتمدنا الشرح الكبير لأنه «أوسع كتب الشلوبين وأبرزها؛ إذ كان تأليفه في أواخر عمره، فجمع فيه ما انتهى إليه علمه، وأثبت فيه خلاصة فهمه... وعلى مادته اعتمد الكثير من شراح الجزولية، كاللورقي 661هـ، والأبدي 680هـ» (الموسوي 7/ 130). وسنسعى إلى بيان بعض التعليقات النحوية التي استخرجها أبو علي من مقدمة الجزولي. وسنستعرض في البحث نماذج من التعليل النحوي التعليمي عند الشلوبين.

2. نماذج من التعليل النحوي عند الشلوبين

2-1. تعليل أهمية الاسم على الفعل والحرف

يعرف الجزولي الاسم بقوله: «الاسم كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى» (3).

فللاسم دلالة في نفسه ليس في غيره، واحتواؤه معنى في ذاته جعله يفضل الفعل والحرف، وقد علل أبو علي الشلوبين ذلك قائلا: «ألا ترى أنه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم، وكم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم وأخف عليهم، فلذلك تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه، وزيادة التنوين» (1/ 289).

وإلى نظير هذا الكلام أشار ابن سيده في مقدمة كتابه المخصص في إيراد لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 31]، يقول: «فإن قيل فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف، وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون هذين النوعين الباقيين؛ فكيف خص الأسماء وحدها؟ قيل اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى الأنواع الثلاثة؛ ألا ترى أنه لا بد لكل كلام مفيد من الاسم؛ وقد تستغني الجملة عن كل واحد من الفعل والحرف، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة بحيث لا يخفاء به جاز أن تكتفي بها مما هو تال لها، ومحمول في الاحتياج إليه عليها» (2/ 44).

ومما لا شك فيه فإن عدم الاستغناء عن الاسم في الكلام المفيد، وحاجة المتكلم إليه أكثر من الفعل والحرف لدليلان يشهدان على خفته؛ والخفة، ها هنا، معادل دلالي للقوة وعلامة عليها، والخفة علة أجرت عليها العرب كلامها، وعقدت عليها لسانها «وهذا ما اعتلّ به النحويون من اختلال الأسماء عند ذهاب الحركة والتنوين، مع أن الأسماء أخف، فكانت أحمل لثقل الحركة، والأفعال بالعكس» (السهيلي 72، 73).

ومن علامات تمكن الأسماء عدم قابليتها للجزم؛ لأن الجزم سكون والسكون سلب حركة وإن شئت فقل هو شل لها، والأسماء حية لا تشل، إنها دوما متحركة «لأن الجزم ليس من إعراب الأسماء» (السهيلي 72)، فالضمة والفتحة والكسرة حركات وتلك خاصة بالأسماء فقد ترفع حيناً وتخفض آخر وتتوسط بين الحالين حيناً ثالثاً، أما الأفعال فإنما تتحرك رفعا بالإنجاز والاستمرار، أو نصبا بالنفي، أقصد هنا الإعراب بالحركات: بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا.

وأما إذا دخلت الجوازم على المضارع فإنها تفقده حركته وتسلب منه مضارعه للأسماء، فيتفتي الفعل في صيغة الفعل، ويصبح مشلول الحركة عديمها.

ألا ترى أننا عندما نقول: «يجتهدُ زيدٌ»؛ فإن الفعل يرفع لقيامه بالفعل واستمراره فيه، وبهذا ضارع المضارعُ الاسم في التمكن لدلالته على الحركة والاستمرار فيها، أما إذا قلنا: «لم يجتهدُ زيدٌ»؛ فقد ضارع الرفع، وانتفت الحركة، فلما توقف التجدد والاستمرار في الفعل، حل السكون محله وكأن الباحث شل، فما عاد قادراً على الاجتهاد والحركة فيه، ولم يعد يجتهد لسبب أقعده عن ذلك. والمعلوم أن الجزم يكون بالتسكين وبالحدف، والتسكين إزالة لحركة كقولنا: «لم يجتهدُ»، حيث حل السكون محل الضمة، والحدف إزالة لحرف وحركة، كحدف النون في قولنا: «لم يجتهدا»، والفعل الذي يتعرض لهذه التغييرات وتتفتي عنه الحركة، وينقض من طرفه لا محالة يضيع تمكنه وتتلاشى مضارعه للأسماء. ولما كان إعراب الأسماء بالرفع والنصب والخفض، مع استحالة الجزم فيها، انتفت مضارعة الأفعال المجزومة للأسماء، فإذا اعترى الاسم الوقفُ [الجزم] «سقط حركته وتنوينه؛ وثبات حركته دليل على رفعه أو نصبه أو جره، وثبات تنوينه دليل على صرفه. وإذا وقف عليه زالت الحركة، ثم تبع الحركة التنوين في الزوال» (ابن بابشاذ 48 / 1)، ولما كانت الحال هذه كان مصير الاسم الاختلال.

وليس يمتاز الاسم عن الفعل والحرف فقط بالخفة والقوة والأولية بل كذلك بالأصالة، «يعني أن التنوين إنما زيد في الاسم لما ذكر، ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة لا فرع كالفعل والحرف، وذاك أن الألفاظ المفردة أصل وفرع، فالأصل منها هو الاسم، والفعل والحرف فرعان، فجعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف» (الشلوبيين 273 / 1).

وفضلاً عن كون الأسماء أصولاً فثمة علة أخرى لاختصاص الاسم بالتنوين هي علة الخفة، «والتنوين موافق لخفته عليهم غير مناقض له، فإن الخفيف يزداد عليه ليثقل، ويعادل الثقيل، ويتصرف فيه بوجوه لا يتصرف فيها فيما يثقل عليهم، فلما كان وضع الأسماء عندهم على هذا، أعني على أنها

خفاف، يتصرف فيها بزيادة حركات الإعراب» (الشلوبين 1 / 273)، وقد أوماً السهيلي حينما كشف عن الحكمة في إلحاق نون التنوين الساكنة أو آخر الأسماء المتمكنة، إذ قال: «الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللين، وأبعاضها - وهي حركات - متى قدر عليها فهي أخف من غيرها» (السهيلي 70).

فراجحية الأسماء وقوتها على الأفعال والحروف راجع إلى:

- خفتها، ولذلك تنون؛
- أوليتها في النفس؛
- أصالتها؛
- اكتفائها بنفسها؛
- احتياج غيرها، من الأفعال والحروف، لها.

2-2. تعليل تذكير الفعل

قال الجزولي رحمه الله: «إذا ذكر الفعل علم أنه لا بد له من فاعل، وأنه أقل ما يكون واحداً وأن أصله التذكير، ولا يدرك التأنيث ولا التثنية والجمع، فيحتاج ما لا يدرك إلى علامة» (الجزولي 2 / 50). ولقد علل الجزولي سبب كون الفعل مذكراً بالأصالة قائلاً: «ومدلولات الأفعال أجناس فلا يكون فيها تأنيث كما لا يكون في مدلولاتها، والتاء التي تلحق الفعل علامة لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل» (الجزولي 2 / 11).

وعطفاً على رأي الجزولي القائل بأن أصل الفعل التذكير، أما كونه مؤنثاً ففرع يحتاج إلى علامة تميزه، وقد علل ذلك أبو علي الشلوبين بقوله: «وكذلك جعلوا العلامة مع التأنيث دون التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل والتأنيث فرع، والحاجة إلى الأصل أمس منها إلى الفرع، وإذا كانت الحاجة إليه أمس فدلالته عليه أقوى، فلم يحتج الأصل الذي هو التذكير إلى العلامة، واحتج الفرع الذي هو التأنيث إليها، فلذلك لحقت العلامة مع التأنيث دون التذكير» (2 / 575).

إن النظر إلى المذكر باعتبار الأصالة وإلى المؤنث باعتبار الفرعية أمر ثابت، يقول الجزولي رحمه الله: «أسماء الأشخاص إما مذكر وإما مؤنث، والمذكر هو الأصل والأول، والمؤنث فرع ثان.. فيلحق ما هو ثان عنها أي أن التأنيث إنما هو وصف لاحق للفرع الذي هو ثان للأصل الذي هو أول» (2 / 11، 12)، ولذلك كان المذكر، من موقع التمكن في الأصالة، أخف عليهم من المؤنث.

وتتفرع عن هذه المسألة كون الفعل والفاعل كالشيء الواحد، إذ لا بد لكل فعل من فاعل، لكن ليس شرطاً أن يكون له مفعول؛ لأن «دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالة على المفعول لأنه لا يستغني عن الفاعل، وقد يستغني عن المفعول، فلما كان الفعل لا يستغني عن الفاعل، وكان يستغني

عن المفعول صار الفعل والفاعل كالشيء الواحد» (الشلوين 2 / 573)، وحاجة الفعل إلى الفاعل أكد، وذلك قصد الجزولي: «إذا ذكر الفعل علم أنه لا بد له من فاعل» (2 / 50).

2-3. تعليل الرفع بالضمّة

2-3-1. في الأسماء

يقول أبو علي الشلوين: «واعلم أن الضمة هي الأصل في باب الرفع، فكل ما أعرب بها جاء على الأصل، وما أعرب بغيرها فليس بجاء على أصله، فينبغي أن يُسأل فيه ما الذي أخرجه عن أصله» (1 / 331).

فارتباط الضمة بالمرفوعات دليل قوتها؛ لأن قوة الأصل الذي هو الاسم تقتضي أقوى الحركات، وهي الضمة، فلم يبق إلا النصب والجر باعتبارهما أضعف من الضمة فناسبهما الفرعان المتبقيان، وهما الفعل ما لم يعرب والحرف، وأما الفعل المعرب كالمضارع المجرد من النواصب والجوازم فحقه الرفع بالضمّة - فضلا عن ثبوت النون - لأنه ضارع الأسماء وشابها. وقد قصدت الرفع بالحركات؛ أي الضمة؛ لأن غرضي الحديث عن قوة الضمة باعتبارها أصلاً في الرفع.

فقد جعلت الأصالة للضمّة في باب الرفع، وللفتحة في باب النصب، وللكسرة في باب الجر. قال ابن الخشاب: «إنما جعلت الحروف نائبة عن الحركات في الإعراب؛ لأن الحركات هي الأصل فيه» (54)، فجعل الأقوى للأقوى، وهو الأصل، والأضعف للأضعف، وهو الفرع. لذلك كانت المرفوعات بالضمّة كلها أصولاً، والمنصوبات والمجرورات فروعاً.

فيم علل أبو علي الشلوين كون الضمة هي الأصل في الرفع؟

يقول: «إنا وجدنا الأصول من المعربات وبعض الفروع معرباً بها، وغيرها مما جعل علامة للرفع لم يعرب به إلا ما كان فرعاً. وبيان ذلك أن الأسماء المعربة: إما مفردة وإما مثناة وإما مجموعة، والمفردة هي الأصل، وهي كلها معربة بالضمّة، والمثناة فرع وهي معربة بغير الضمة، والمجموعة إما جمع سلامة في المذكر أو جمع سلامة في المؤنث، وإما جمع تكسير وكلها فروع، واثان فيها مرفوعان بالضمّة وهما جمع السلامة في المؤنث وجمع التفسير، وواحد منها وهو جمع السلامة في المذكر معرب بغير الضمة» (1 / 331).

إن الضمة هي علامة الرفع في الأصول من المعربات، وقد بين أبو علي الشلوين كيف أن الضمة مُخِّضت للأصول لاختصاصها بالأسماء المفردة وهي الأصول، وما انبثق منها من تثنية أو جمع فروع. ومع اختصاصها بالأصول، أعني الأسماء المفردة، فقد جعلت علامة للرفع في بعض الفروع كجمع المؤنث السالم وجمع التفسير «فقد تبينت بهذا ما ذكرناه من أن الضمة أعرب بها الأصول كلها وبعض الفروع، وغير الضمة لم يعرب بها إلا فرع، فبان بذلك أن الضمة هي الأصل لكونها في الأصول والفروع. وكذا ينبغي للأصل أن يتصرف تصرفاً لا يتصرفه الفرع، فيكون في الأصول والفروع، وينبغي للفرع أن ينقص عنه، فيكون فيما هو فرع مثله، ولا يستمر في الفروع كلها لنقصه عن الأصل» (الشلوين 1 / 332).

فالضمة قد توسع نفوذها فغطت الأصول كلها في الأسماء المعربة، وبعضاً من فروع الكلمة المفردة، أما الحركتان المتبقيتان فارتبطتا بالفروع فقط، ولم تمتد إلى أصل مطلقاً، وفي هذا أقوى دليل على قوة الضمة وضعف الفتحة والكسرة.

2-3-2. في الفعل المضارع

الأصل في الفعل المضارع أن يأخذ حكم الاسم المفرد لمضارعه له في الحركات وعدد الأحرف، كما هو الأمر بين اسم الفاعل والفعل المضارع، ففي قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30]: جاعل بمعنى أجعل، فعدد الأحرف أربعة وعدد الحركات ثلاث والسكون واحد، ومما جاء فيه الفعل المضارع بمعنى اسم الفاعل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: 124]: أي لحاكم بينهم، بدخول اللام على الفعل المضارع للتأكيد، وكذا على اسم الفاعل «حاكم» للغرض المعنوي نفسه. ومنه كذلك قوله تعالى ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النمل: 74]: فاقضى شبه الفعل المضارع باسم الفاعل مضارعه له، وكذلك الأمر في رفع المضارع، فالعلة فيه حلولة في موضع الاسم، ومضارعه له، ويوضح الجزولي، رحمه الله، فحوى مضارعة الأفعال لأسماء الفاعلين من خلال تعريفه لاسم الفاعل، قائلاً: «هو المشتق من المصدر اسماً لما نسب إليه ذلك المصدر جرياً على المضارع، والمراد من الجريان موازنته له حركة وسكوناً وعدة حروف نحو: «ضارب فإنه على عدة حروف يضرب، وموافق له في نظم حركاته وسكناته» (2/146)، وما جاء منه ملحقاً باللام مثل: «إن زيداً ليفعل»، الذي يوافق «إن زيداً لفاعل»، مقيس عليه.

ولا طائل يرجى من قول زعم أصحابه أن الفعل يرتفع بالابتداء؛ لأن ذلك يقتضي، كما أشار إلى ذلك سيويوه، انتصابه في موقع النصب، وجره في موقع الجر، مادام الابتداء هو العامل فيه. وإنما كان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم، ولأنه «شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له» (أبو حيان 124)، فيكون بذلك معرباً كالأسماء المتمكنة ما لم تلحقه نون توكيد أو إناء. يقول أبو علي الشلوبين: «وكذلك كون الضمة علامة للرفع في الأفعال التي لم يتصل بها ما يوجب بناءها ولا رفعها بالنون، جاء الأصل أيضاً فلا سؤال فيه، وإنما السؤال فيما لم يجيء على أصله مما اتصل به ما يوجب بناءه وهو نونا التوكيد ونون جماعة النسوة، وبين أنه لا يمكن أن يكون مرفوعاً لأنه إذا كان فيه ما يوجب بناءه لم يمكن أن تدخل فيه الضمة؛ لأن الضمة إعراب والمبني لا يكون محلاً للإعراب أصلاً» (1/334) قال الجزولي: «وأصل الإعراب للأسماء؛ لأنها لا تتغير صيغتها لتغير المعاني عليها.. وإنما أعرب [من الأفعال] ما أعرب لمضارعه الاسم» (2/8)، والمقصود بهذه الأفعال تحديداً الفعل المضارع لاسم الفاعل.

ومن تعليقات الشلوبين لاستحالة الجمع بين إعرابين في كلمة واحدة قوله: «وأما إيجاب نوني التوكيد ونون جماعة النسوة في الفعل المضارع البناء فقد تقدم الكلام فيه، وكذلك أيضاً إذا اتصل بالفعل المضارع ما يوجب رفعه بالنون لا يمكن أن يكون رفعه بالضمة لأنه قد اتصل به ما يوجب أن يكون رفعه بغير الضمة، فلا يمكن أن يكون رفعه بعلامتين؛ لأن إعرابين لا يجتمعان في كلمة واحدة» (1/334).

فالمعرب معرب والمبني مبني والجمع بين علامتيهما في محل واحد ممتنع عقلاً ومنطقاً لعلّة التنافي، وقد أكد هذا الأنباري في إنصافه حين قال: «لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان، لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكذلك أن يجتمع فيه إعرابان متفقان لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة» (21/1).

فالأصل في الفعل المضارع أن يرفع بالضمّة في الإفراد، وبثبوت النون إذا اتصل بألف الاثنين، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة؛ لأن الإعراب بالحركات أصل وبالحروف فرع، فناسب إعراب المضارع الذي فاعله مفرد بالحركة، وإعراب المضارع الذي فاعله مخاطب مؤنث أو مثنى أو جمع بالحروف؛ لأن المؤنث فرع عن المذكر، والمثنى والجمع فرعان عن المفرد، فاقضى الأمر الجمع بين الأصول عند إعراب الاسم المفرد بالحركة، وبين الفروع عند إعراب الفروع بالحروف كما هو الأمر في إعراب المؤنث والمثنى والجمع.

وإذا تعلق الأمر بجزم المضارع فيما كان فاعله فرعاً؛ أي ما كان إعرابه بالحروف فإنه يكون بحذف النون، أما الجزم في المضارع حال كون فاعله أصلاً أي مذكراً أو مفرداً فجزمه يكون بحذف الحركة وليس بحذف الحرف؛ إذن فحذف النون في المضارع ذي الفاعل الفرع عند الجزم يوازيه ويقابله عنده، حذف الحركة في الواحد الذي هو المضارع ذي الفاعل الأصل، والذي مثل له بـ«يضرب»، وهكذا تكون الحركة في المضارع الذي فاعله أصل: مذكراً كان أو مفرداً، معادلاً للنون في المضارع إذا كان فاعله فرعاً: مؤنثاً كان أو مثنى أو جمع مذكراً سالماً.

وللسيرافي تعليل دقيق في قسمة الإعراب والبناء على أضرب الأفعال الثلاثة (77/1)، حيث جعل الفعل المضارع معرباً لمضارعه الأسماء مضارعة تامة، وهو أمكن الأقسام، فاستحق الإعراب لتمكنه مثل الأسماء، والضرب الثاني دونه في التمكّن، إلا أنه تحرك ليشبه الأسماء شبهاً ضئيلاً وهو الماضي، وأما الثالث فلم يتحرك لمشابهتها في شيء فبقي على سكونه وهو الأمر. لذلك استحق الضربان الأخيران البناء، فأما الماضي الذي شابه الاسم مشابهة ناقصة فقد حرك بالفتح؛ لأن الفتحة أخف من الضمة التي اختص بها المضارع للأسماء في إعرابه، وأما الأمر فلم يتحرك لمشابهة الأسماء وبقي ساكناً على حاله فأعطي السكون ولم يعط حركة؛ لأن الحركة أمكن من السكون فكان ترتيب القسمة على النحو التالي: ضمة في الإعراب للمضارع، وفتحة في البناء للماضي، وسكون في البناء للأمر؛ لأن الضمة كما ذكرنا سلفاً أمكن من الفتحة، والفتحة أمكن من السكون، فأعطي الأمكن للأمكن أي الضمة للمضارع، والأقل تمكناً للأوسط أي الفتحة للماضي، والأضعف وهو السكون للأمر لانتهاء الشبه بينه وبين الأسماء التي ضارعهما المضارع مضارعة تامة، وضارعهما الماضي مضارعة ناقصة ولم يضارعهما الأمر في شيء.

إن الاسم هو الأصل الذي يقاس عليه الفعل المضارع باعتباره فرعاً لعلّة المشابهة، وذاك معنى قول أبي علي الشلوبين: «وأصل الإعراب للأسماء؛ لأن الإعراب جيء به لبيان معان هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وتلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء، فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل إلا للأسماء؛ لأن تلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء، فإن دخل في غيرها فإنما يدخل على التشبيه. ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها إلا بعض الأفعال وهو الأفعال المضارعة» (256، 257).

4-2. تعليل إضمار العلامة أو إظهارها في الفعل

عندما ننظر في الفعل الذي فاعله من الفروع كلها - سواء المؤنث الحقيقي أو غير الحقيقي، أو المثنى أو الجمع - فإننا نجد أنه يحتوي علامة ما تميزه، خلاف ما إذا كان الفاعل أصلاً أعني مفرداً مذكراً، فلم أضمرت العلامة في المفرد وظهرت في المثنى والجمع؟

ألا ترى أننا نقول: جاء علي، وجاء العليان، وجاء العليون؛ لأن الأصل في الفعل الإفراد ما تقدم على فاعله، فإذا تأخر الفعل وتقدم الذي كان فاعلاً في الفعلية ليصير مبتدأ في الاسمية، فإن العلامة تظهر عليه فنقول في الأمثلة السابقة: علي جاء، والعليان جاء، والعليون جاؤوا، فتظهر العلامة في المثنى والمجموع، ولم تظهر في المفرد؛ يقول الجزولي: «إذا ذكر الفعل علم أنه لا بد له من فاعل، وأنه أقل ما يكون واحداً... ولا يدرك التأنيث ولا التثنية والجمع، فيحتاج ما لا يدرك إلى علامة» (50/2)، فالفاعل إذا كان مفرداً يستغني عن العلامة لأصالتها؛ لأن التثنية فرع على المفرد، وعدل إليها بضم «واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين، وأصلها العطف، وفائدتها التكرير، وعدل عن الأصل إيجازاً واختصاراً، ولا يصح التكرير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس، ومدلولات الأفعال أجناس فلا تصح فيها التثنية كما لا تكون في مدلولاتها» (الجزولي 11/2)، والأمر نفسه في الجمع؛ إذ يعتبره الجزولي كذلك فرعاً عن المفرد، فقد عرفه بقوله: «والجمع ضم واحد إلى أكثر منه، بشرط اتفاق الألفاظ، وفائدته التكرير وأصله العطف، وعدل عن الأصل إيجازاً، ولا يصح ذلك إلا في الأنواع والأشخاص دون الأجناس، ومدلولات الأفعال أجناس، فلا تجمع الأفعال كما لا تجمع مدلولاتها» (11/2). فلما كان المفرد أصلاً، كانت التثنية والجمع فرعين، بدليل قوله: «وعدل عن الأصل إيجازاً واختصاراً» في المثنى، و«إيجازاً» فقط في الجمع. وقوله بالعدول دليل على وجود معدول عنه هو المفرد الأصل، ومعدول إليه هو المثنى أو الجمع، باعتبارهما فرعين.

وكذلك القياس عندما يتعلق الأمر بالتذكير والتأنيث، فثمة معدول عنه هو الأصل الأول المسمى مذكراً، ومعدول إليه وهو «وصف لاحق للفرع الذي هو ثان للأصل الذي هو أول» (12/2) والمسمى مؤنثاً.

وها هنا يطرح الشلوبين سؤالاً عن سبب جعل العلامة في الفعل للتأنيث دون التذكير، وللتثنية والجمع دون الإفراد؟

يجيب بالقول: «إذا ذكر الفعل أدرك أنه لا بد له من فاعل، وأنه أقل ما يكون واحداً، فمعنى ذلك: أنه - أعني الفعل - لا يستغني عن فاعل واحد، ويستغني عن فاعل مثنى وعن فاعل مجموع، فإذا كان الواحد لا يستغني عنه، والتثنية والمجموع يستغني عنهما كان ما لا يستغني عنه تقوى الدلالة عليه، وما يستغني عنه تضعف الدلالة عليه، فلما انقسم ما لا يستغني الفعل عنه، وهو الذي مع الفعل كالشيء الواحد، ويمكن أن يجعل في الفعل علامة له لكونه معه كالشيء الواحد إلى قسمين: أحدهما: يستغني عنه، والآخر لا يستغني عنه، جعلوا العلامة مع الذي يستغني عنه منهما دون الذي لا يستغني عنه؛ لأن قوة الدلالة فيه أغنت عن جعل العلامة له، وضعف الدلالة في الآخر أوجت إلى جعل العلامة

له. فلذلك جعلوا العلامة للتثنية والجمع دون الإفراد، لقوة الدلالة على الإفراد وضعفها في غيره» (574 / 2).

إن الإفراد والتذكير في الفاعلية يُقوى الاعتماد عليهما، وهما مما لا يستغني عنهما الفعل، أما التأنيث والتثنية والجمع في الفاعلية، فيضعف الاعتماد عليها كلها، وصارت مما يمكن استغناء الفعل عنه، ولا استغناء له عن فاعل واحد. ولما كان الأمر على ما ذكر، استغنى ما قوي اعتماد الفعل عليه عن العلامة لقوة الدلالة فيه، وطلبها الذي ضعفت الدلالة فيه وهو المؤنث والمثنى والجمع.

وتعليل هذه المسألة مرده في نظر الشلوبيين إلى الأصالة والفرعية، فشدة حاجة الفعل إلى الأصل أظهر من حاجته إلى الفرع، لذلك «جعلوا العلامة مع التأنيث دون التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل، والحاجة إلى الأصل أمس منها إلى الفرع، وإذا كانت الحاجة إليه أمس فدلالته عليه أقوى، فلم يحتج الذي هو التذكير إلى العلامة، واحتاج الفرع الذي هو التأنيث إليها، فلذلك لحقت العلامة مع التأنيث دون التذكير» (الشلوبيين 2 / 575).

وأما قوله: «إيجازًا واختصارًا»؛ فلإفادة أن العربية لغة الإيجاز، وأن العرب عدلت في الشيين المتفقي اللفظ والمعنى عن العطف، ولم تستعمله، وإنما استعملت فيه لفظ التثنية، فلم يقل أحد: جاءني زيد وزيد، إنما يقولون جاءني الزيدان، فيضمون إلى الاسم المفرد حرفا يقيمونه مقام تكرير الاسم الأول وحرف العطف. وكان الكلام بذلك أوجز أي أخصر منه وأخف لما فيه من استثقال التكرير، فهذا معنى قوله: «وعدل إلى العطف إيجازًا، ويقوم الحرف في ذلك مقام التكرار وحرف العطف» (الشلوبيين 2 / 309) ولا يعدل عن الإيجاز إلى العطف إلا لفائدة بلاغية، فعندما ننظر في قوله تعالى حكاية عن نوح - عليه السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: 28]، نجده سبحانه قد عطف المؤمنات على المؤمنين، أي عطف جمع مؤنث سالم على جمع مذكر سالم، والحال أن المؤمنين لفظ متضمن للذكور والإناث باعتبار الأصالة والفرعية، لكننا عندما نتدبر الآية ندرك أن الله سبحانه اختار العطف لنكتة بلاغية أساسها الإطناب، حيث ذكر العام ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ بعد الخاص ﴿لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾؛ إمعانًا في البر بالوالدين في دعاء نوح - عليه السلام - واستغفاره لوالديه؛ باعتبار الوالد من المؤمنين والوالدة من المؤمنات، وهذا كله زيادة في تفصيل بر نوح - عليه السلام - بوالديه، والدعاء لهما بقوله: «وَالِدَيَّ». وها هنا نكتة لطيفة؛ حيث اختار المثنى، والأصل عطف الوالدة على الوالد، فقال: «وَالِدَيَّ» ولم يقل: والدي ووالدي؛ لأن البر بالوالدين يقتضي أن نستغفر لهما بهذه الصيغة لما توحى به من التساوي وعدم المفاضلة، وإن كانت الصيغة في حقيقتها تشي بشيء من أفضلية الوالدة؛ لأن الأم والدة بالحقيقة، أما الأب فوالد بالمجاز.

إن تذكير الفاعل يغني عن العلامة في فعله باعتباره أصلًا، إذ ليس هناك أصل آخر يلتبس به، فلما كان المذكر سابقًا في الوجود والمؤنث تابعًا له، تقرر ترك الأول على حاله، ووسم الثاني اللاحق به وهو المؤنث، فصح في الأول «المذكر» أن تكون علامته الترك بلا علامة - لأن الترك بلا علامة علامة، كما هو مقرر عند النحاة - ووجبت العلامة في الثاني «المؤنث»؛ لأن «المذكر هو الأصل والأول، والمؤنث فرع وثان» (الشلوبيين 2 / 313).

خاتمة

لقد كان الوُكُود في هذا البحث، بيان ذلك التكامل العلمي الحاصل بين الأندلس والمغرب في علوم العربية عامة، وفي نحوها خاصة، فإذا كان للأندلس حظها من النحاة المبرزين كابن مالك الجياني الأندلسي (672هـ)، وابن مضاء القرطبي (592هـ) وغيرهما، فلست أحتاج إلى التذكير بأرباب هذا العلم من المغاربة كالجزولي (607هـ) وأبي عبد الله محمد المعروف بابن آجرؤم (723هـ).

وغير خافٍ تفوق المغاربة في علوم العربية، وشهرة تأليفهم فيها، كعلم البلاغة مع أبي محمد القاسم السجلماسي (704هـ) من خلال كتابه «المنزح البديع في تجنيس أساليب البديع»، وابن البناء المراكشي (721هـ) في كتابه «الروض المريع في صناعة البديع»، وعلم العروض مع حازم القرطاجني (684هـ) من خلال سفره «منهاج البلغاء وسراج الأدباء».

وإذا كان أهل البلاغة والعروض قد تأثروا بالمنطق في تأليفهم، فكذلك كان الجزولي في قانونه، حيث ملأه بالحدود المنطقية، وذلك ملمح ظاهر في تأليف المغاربة، فضلاً عن ميلهم للتعليل، وقد كان قانون الجزولي في النحو مورداً عذباً ونبوغاً صافياً كرع فيه ابن الشلوين، ففتح له آفاقاً رحبة في التعليل، فحبر مادة علمية ثرة استحلبها من كراسة الجزولي النحوية، فكان سفره السني «شرح المقدمة الجزولية الكبير» عمدة في باب، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، وأضحى منهلاً للمهتمين والباحثين، بعد أن ذلل لهم صعاباً ما كان طالب النحو ليقدر على ركوها، فصار الحزن معه سهلاً والتعليل النحوي ظاهراً واضحاً؛ لما اتسم به شرحه من الاستبحار والعمق في عرض الآراء ومناقشتها، وإشباع مسائل الرسالة وتوسعتها، وإن كان شرحه أحياناً يحتاج إلى شرح؛ لصعوبة مسلكه، ووعورة عبارته.

وإذا كان للجزولي فضل تأليف المقدمة، فإن لابن الشلوين فضل إبانته وتيسيرها، ومنتعة تعليل بعض ما جاء في ثناياها، مثلنا ببعضها، تحبباً لهذا العلم وحفزاً لطالبه، إذ كل ما يجد في العقل قبولاً يكون إلى النفس أقرب، وفي التعلم أنسب، إذ يحمل صاحبه على الطلب والتعلق به وإن صعّب، خاصة إذا تعلق الأمر بالعربية وبعلمها؛ لأن التعليل معول عليه فيها لأجل الإفهام والفهم.

أما نتائج البحث فنجملها في الآتي:

- الإقرار بالتكامل العلمي بين المغرب والأندلس من خلال علاقة الإمداد والاستمداد بين العالمين الجليلين أبي موسى الجزولي وأبي عليّ الشلوين.
- بيان راجحية الأسماء وقوتها على الأفعال والحروف باعتماد معايير الخفة، والأولية في النفس، والأصالة، والاستقلال والاعتقاد.
- التأكيد على أن التذكير أصل في الفعل، وأن التأنيث فرع فيه، وذلك لعلّة لحوق علامة التأنيث بالفرع وعدم احتياج الأصل لها، ولما كان ذلك كذلك؛ كانت الحاجة إلى الأصل أمسّ منها إلى الفرع، وإذا كانت الحاجة إليه أمس؛ فدلالته عليه أقوى.

- أفضلية الرفع بالضممة في الأسماء المعربة على الحركتين المتبقيتين اللتين ارتبطتا بالفروع فقط؛ فالرفع بالضم أصل؛ لاختصاصه بما هو أصل، وفي هذا أقوى دليل على قوة الضمة، وضعف الفتحة والكسرة.
- إثبات أصالة الرفع بالضممة في المضارع المفرد؛ لعله حلولة في موضع الاسم، ومضارعه له.
- ارتباط تعليل إضمار العلامة في الفعل وإظهارها، بنظرية الأصل والفرع؛ لأن شدة حاجة الفعل إلى الأصل أظهر من حاجته إلى الفرع؛ ولذا كانت هذه العلامة تظهر مع التأنيث والتثنية والجمع دون الإفراد والتذكير؛ لأن الإفراد والتذكير هما الأصل، والحاجة إلى الأصل أمس منها إلى الفرع.
- لقد بينّا من خلال هذا البحث، شيئاً من التعليل النحوي المستمد من المقدمة الجزولية، أنار سبيله وعبدّ دربه الأستاذ المبرّز أبو علي الشلوين في شرحه الكبير - رحمهما الله تعالى ونفع بهما.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابن الخشاب، عبد الله. *المرئجل في شرح الجمل*. تحقيق: علي جدر، دمشق، 1972.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. *شرح المقدمة المحسبة*، تحقيق: خالد عبد الكريم. (د. ت).
- ابن سيده، الأندلسي. *المخصص*، تحقيق: عبد الحميد أحمد يوسف هندراوي. دار الكتب العلمية، بيروت، 2005.
- الأنباري، عبد الرحمن. *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، دمشق (د. ت).
- الأندلسي، أبو حيان. *التذيل والتكميل في شرح التسهيل*، تحقيق: حسن هندراوي. دار القلم، دمشق (د. ت).
- الجزولي، أبو موسى. *المقدمة الجزولية في النحو*، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. (د. ت).
- السهيلى، أبو القاسم. *نتائج الفكر في النحو*، تحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض. دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1992.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988.
- السيرافي، أبو سعيد. *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008.
- الشلوبين، أبو علي. *شرح المقدمة الجزولية الكبير*، تحقيق: تركي العتيبي. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، السعودية، ط 1، 1993.
- ضيف، شوقي. *المدارس النحوية*. دار المعارف، القاهرة، ط 7، 1968.
- الطنطاوي، محمد. *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*. دار المعارف، القاهرة، ط 2 (د. ت).
- المراكشي، ابن عبد الملك. *الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة*، تحقيق: محمد بن شريفة. دار الثقافة، بيروت (د. ت).
- الموسوي، هاشم جعفر حسين. «التفكير النحوي للشلوبين في كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير». *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، م 7، ع 1، 2017.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- ¹Al-anbarī, Abdul Rahman. *al-insāf fi massā-il Al-khilāf* (in Arabic), Dar Al-Fikr, Dimshk.
- ²Al-andalusī, Abu Hayyān. *Attadyīl wa-takmīl fi sharh attashīl*, taḥqīq Hassan Hindawi (in Arabic), Dar Al Damascus - Qalam.
- ³Al-Jazūlī, Abū Mūsā. *Al-mokadimah Al- Jazūllia fi-annahw*, taḥqīq Shaabān Abdel-Wahāb Muhammad (in Arabic).
- ⁴Al-mūsawī, Hāshim Ja'far Ḥusayn. "Al-tafkīr al-naḥawī lishalūbīn fī kitābih Sharḥ al-muqadimah al-Jazūliyah al-kabīr" (in Arabic), *Majallat markaz Bābil lildīrāsāt al-`insāniyah*, vol. 7, n. 1, 2017.
- ⁵Al-Suhailī, Abū Al-Qasim. *Nata-`ij al-fikar fi an-nahw*, taḥqīq Adel Abdel Mawgid wa Ali Moawad, (in Arabic), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1992.
- ⁶Ashalūbin, Abu Ali. *sharh al mukadima al-jazūlia al-kabir*; taḥqīq turki Al-Otaybi (in Arabic), Dar Al-Rashed, Saudi Arabia, 1993.
- ⁷As-sayrafi Abū Saeed. *sharh kitab Sibawayh*, taḥqīq Ahmed Hassan Mahdaly wa Ali Syed Ali (in Arabic), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2008.
- ⁸Attantawī, Muhammad. *Nach'at Annahw wa tarikh Achhar Annouhat* (in Arabic), Dar Al Ma`aref, Cairo.

Dayf, Shawki. *Al madaris an-nahwiya* (in Arabic), Dar al-maarif, Cairo, 1968.

'Ibn al-Khashāb, Abdullah. *Al-mortajal fi sharh al-jumal*, tahqiq Ali Jadr (in Arabic), Damascus, 1972.

'Ibn Babshād, Taher bin Ahmed. *sharh al-mokadimah al mohsibah*, tahqiq: Khaled Abdel Karim (in Arabic).

'Ibn sidah, Al Andalussi. *Al- mokhassas*, tahqiq: 'Abdel-Hamid Ahmed Youssef Hindawi (in Arabic), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 2005.

Marrakchi, ibn Abd al-Malik. *'ad-dayl wa takmila likitabay al-mawssūl wa-ssila*. tahqiq :Muhammad Bin Sharifa (in Arabic), Dar attakafa, Beirut.

Sibawayh, Amr bin Othman. *'Al-kitab. tahqiq Abd al-Salam Haroun* (in Arabic), maktabat Al-Khanji, Cairo, 1988.